

التكاليف الاجتماعية للظاهرة الإجرامية وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي

د.فايزة مجدوب

جامعة سطيف 02

most effective means of prevention and protection to reduce the costs of these criminal phenomena?

□ Keywords : Social security, criminal phenomenon, social cost, social protection

□ المقدمة:

تعتبر كلمة الأمن في الماضي من الكلمات التي تعني مفاهيم عسكرية بحتة حيث كانت الدول تسعى إلى المحافظة على الأمن الخارجي للوطن والمحافظة على الأمن الداخلي للمواطنين، ولكن تغيرت المفاهيم وظهرت تعبيرات الأمن السياسي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي، الصحي، الغذائي والاجتماعي وغيرها ونحن لا ننكر أهمية أي نوع ولكن بالحديث عن المصلحة الواضحة والجلية في كل مجتمع هي شعور المواطنين بالأمن في حياتهم اليومية من كل النواحي، وهذا الأمن الاجتماعي هو هاجس الفرد والمجتمع ويمثل غاية يسعى لتحقيقها في وقت أصبحت التحديات الأمنية المجتمعية ضرورية في مقال تنوع الجرائم المرتكبة وتنوع شكلها وحجمها والأساليب المرتكبة، في وقت طغت فيه التقنية الحديثة للتكنولوجيا وشبكة المعلومات يضاف لهذا تحديات العولمة والديمقراطية وهنا تبرز أو تظهر حقيقة الأدوار التي تقوم بها الدولة كمؤسسة رسمية تسعى لحماية أفراد مجتمعها من عدم الاستقرار والانحراف والجريمة ودور الأفراد في تعزيز هذه الحماية التي تظهر بتجاوز الأطر التقليدية لمفاهيم الأمن المعبر عن الجريمة في حدودها الضيقة القانونية فقط بل الاجتماعية أيضا، وعليه سنتناول في هذه الورقة البحثية إشكالية تهديدات الظاهرة الإجرامية على الأمن

الملخص:

تعتبر الظاهرة الإجرامية من الظواهر الخطيرة على حياة الأفراد والمجتمعات لما لها من تكاليف اجتماعية باهظة وانعكاسات سلبية على الاستقرار المجتمعي، وقد احتلت في الآونة الأخيرة مركز اهتمام الدول والحكومات بهدف تحجيم انتشارها وإيجاد الحلول والبدائل الاستراتيجية للحفاظ على السلم والأمن الاجتماعيين والتصدي للاختلالات التي تقوض أركان المجتمع وتضعف من قدراته، ومن هذا المنطلق نتساءل عن أسباب الظواهر الإجرامية و أبعادها على الأمن الاجتماعي وهل للظواهر الإجرامية تبعات خطيرة على الأمن الاجتماعي وما هي حدود تأثيرها عليه بكل أبعاده ؟ وما هي تكاليفها خصوصا في الجانب الاجتماعي ؟ وأخيرا ما هي أنجع وسائل الوقاية والحماية لتقليل من تكاليف هذه الظواهر الإجرامية ؟

الكلمات المفتاحية: الأمن الاجتماعي، الظاهرة الإجرامية، التكلفة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية

Abstract: The criminal phenomenon is a serious phenomenon in the lives of individuals and societies because of its high social costs and negative repercussions on social stability. Recently, it has occupied the attention of states and governments in order to limit their spread and find solutions and strategic alternatives to maintain social peace and security and to address imbalances that undermine society and weaken Of his abilities, and in this sense we ask about the causes of criminal phenomena and their dimensions on social security and whether criminal phenomena have serious consequences for social security and what are the limits of impact on it in all its dimensions? What are their costs, especially on the social side? Finally, what are the

الاجتماعي وكذا النتائج أو التكاليف التي تسببها وتنعكس ليس فقط على الأمن ولكن أيضا على نوعية هذا الأمن الاجتماعي وسوف نتناولها في العناصر التالية:

أولا : تقديم المفاهيم

1-الأمن الاجتماعي: إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية التي طالت كافة مناحي الحياة، كانت لابد أن تنعكس على المحور الأمني في حياة الإنسان سواء من ناحية ارتكابها أو من ناحية البحث عن الأمن وأسلوب توفيره والمحافظة عليه، وبالتالي شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي نقلة نوعية لمفهوم الأمن الذي لم يعد ذلك المفهوم الضيق الذي يقتصر على تنفيذ القانون وحماية المجتمع من الجريمة ومخاطرها فقط، بل أصبح يعني تأمين مسيرة المجتمع والعمل على التحسين المستمر لمستوى الطمأنينة الشاملة والحفاظ على القدرات التي تؤمن رفاهية المجتمع وسعادة الإنسان.

و يعني أيضا الأسس والمرتكزات التي تدعم تماسك المجتمع واستقراره وتقويته في مواجهة المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البيئية والصحية بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالأمن والسلامة العامة، وعليه فشمولية الأمن الاجتماعي بهذا المعنى تعني أيضا تعدد الجهات المناط بها توفير الأمن من طرف مؤسسات المجتمع المدني والجمهور ومؤسسات الدولة الرسمية¹.

ومجمل الدراسات تؤكد أن الأمن الاجتماعي مرتبط كما سبق القول بأمن كل إنسان في المجتمع على نفسه وماله وأهله وعرضه

وبالتالي نجد له جوانب عدة منها الأمن الاقتصادي والأمن الأسري والأمن النفسي أو الروحي والأمن السياسي، الفكري والثقافي، وليتحقق الأمن في المجتمع لابد من توافر عدة مقومات أو أسباب من أهمها: العدل، الحرية، التكافل، إشباع الحاجات، والاستقرار، ونظام دفاع وحماية داخلي وخارجي وكلها مترابطة لا غنى عنها.

ويعرف الأمن الاجتماعي عند إحسان محمد الحسن بأنه سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب وتراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي فمقياس الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والرسمية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وسيطرة سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة أن تطلب الأمر، وذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفاتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم، ومن هنا يكون الأمن مسؤولية اجتماعية بوصفه يتبع مسؤولية الفرد اتجاه نفسه وأسرته ولذا فإن توفير حالة الاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي

يقومون بها وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف².

وقد ورد له تعريفات أيضا تعني كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، هو يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصاد والاستقرار الحياتي للمواطن، كما يتناول تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة، ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية للتأمينات الاجتماعية والمادية في حال البطالة والتوقف عن العمل كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية وبالتالي تأمين الوقاية من الإجرام والانحراف³.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن الأمن الاجتماعي هو عضوية خاصة بالمجتمع يترابط مع باقي مقومات المجتمع ليكون الأمن العام المتميز بنظرة الشمولية التي تعني كل الإجراءات والبرامج والخطوط السياسية الاقتصادية والبيئية، والصحية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار الحرية السياسية للعدالة الاجتماعية، ومعنى هذا تحقيق مجتمع يتطلع إلى الأمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض والمخدرات والجرائم والانحراف السلوكي....الخ.

2- الظاهرة الإجرامية: تعتبر الجريمة قديمة قدم المجتمع وملازمة له وهي في أبسط تعريفاتها الخروج عن النظام العام الذي يضعه القانون من جانب وعلى المعايير الاجتماعية من

جانب آخر وقد أورد كل فرع من العلوم تعريفه لظاهرة الإجرام فمثلا:

تعرف الجريمة من المنظور القانوني: هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون بمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نطق القانون على تجريمه، ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه.

أما في التشريع الجزائري فلم يذكر تعريف الجريمة بمعناه العام كسائر التشريعات الدولية وإنما اكتفى بالنصوص التي تفرق كل جريمة على حد، ويعود عزوف التشريعات عن ذكر تعريف عام للجريمة لكون كل جريمة معرفة ومبينة الأركان تطبيقا لمبدأ الجرائم والعقوبات، أما في مجال الفقه فقد تعددت التعريفات المختلفة للجريمة وذهب الكثير من الفقهاء إلى القول بأنها " فعل يفرض له القانون عقابا " ويعيب على هذا التعريف أنه لم يذكر الجريمة بأركانها واكتفى بتبيان أثرها وعقوبتها وقد تلافي الفقه تكرار هذا النقد فعرف الجريمة وأقرها وهي العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان مخالفا به القانون ينص على عقابه والذي يبرزه أداء واجب استعمال الحق⁴.

ومما سبق يمكن القول أن الجريمة هي كل فعل يخرق النظام والقوانين المسطرة لتنظيم المجتمع وديمومة سيرورته بحيث يضمن لجميع الأفراد في المجتمع الأمن والاستقرار بوجود قانون عادل يحمي حقوقهم ويلزمهم بأداء واجباتهم، للحفاظ على الأمن العام.

أما تعريف الظاهرة الإجرامية من الناحية السيكلوجية: فقد تضمنت نظرة هذا الاتجاه إلى اعتبار الجريمة أو السلوك الإجرامي على

أنه سلوك معادي للمجتمع وهو لا شك كأى نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي، ونجد في هذا الصدد أبحاث برت حيث أشار إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق، أما ألكسندر فينظر للسلوك الإجرامي على أنه يكون نتيجة الاضطرابات في قوى الشخصية الثلاث: ألهو : الذات ، والذات العليا وفي تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع، كما يرى أن الاضطرابات في البيئة يكون بمثابة عوامل لخلق الشخصية الاجتماعية ومن ثم فالبيئات الإجرامية تنتج أكثر المجرمين، أما ألدري فيري يقول أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي وهو يرى أن كل إنسان حر وقادر أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين، الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان، وحياة الالتفاف حول الذات وفي هذه الحالة يكون قد هيا نفسه للسلوك الشاذ والإجرامي والأمراض النفسية⁵.

وبصورة عامة يذهب المحللون إلى اعتبار الظاهرة الاجرامية على أنها سلوك معادي للمجتمع، وهي ولا شك كأى نوع من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ولذلك فالشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي بالسلوك الشاذ ، وحسب هذه الرؤية فإن : الجريمة عبارة عن إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يتبعه الرجل العادي في إرضاء الغريزة ذاتها وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكبي الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات⁶.

أما المنظور الأخير السوسيولوجي نقرأها من خلال الاتجاهات الحديثة التي حاولت بطريقة منهجية تربط السلوك الإجرامي بأرضية اجتماعية واسعة يمكن أن تعتبر المسؤولة عن نشأة وتكوين الأنماط السلوكية الإجرامية، وتركز هذه الاتجاهات على ربط الفرد بالجماعة أو بالمجتمع المحلي أو المجتمع الكبير وبالرغم من اختلاف العلماء في نظرتهم وتفسيرهم للسلوك الإجرامي إلى أنهم يؤكدون على فكرة جوهرية وهي دور البيئة التي يعيش فيها الفرد كعامل أساسي يساهم وإلى حد بعيد في تكوين الجريمة.

ولا ينظر علم الاجتماع في تفسيرهم للشخص المجرم كشخص مختلف من الناحية العضوية أو العقلية أو المرضية بل كل شخص مختلف من الناحية الاجتماعية عن سواه من الأشخاص غير المجرمين فالسلوك الإجرامي برأيهم يشكل حالة لا اجتماعية أو حالة عدم التوافق الاجتماعي فمعظم التفسيرات تدور حول محور واحد وهو الانحراف الاجتماعي وهو من جهة سلوك لا اجتماعي أو غير متوافق مع معايير وقيم وتقاليده المجتمع ومن أشهر النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية الاختلاط التفاضلي لسلاندر والذي يرى أن انتقال سلوك إجرامي يكون عن طريق التعليم من الآخرين بالاحتكاك بالمنحرفين وتعلم الأشكال الإجرامية والبواعث ومبررات تشجع على ارتكابها من خلال العلاقات الشخصية الوثيقة بين المنحرفين⁷.

وعرفها عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم: الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة⁸

البرامج التعليمية والتأملية وذلك لتوفير متطلبات الأفراد داخل المجتمع وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والغذائي ومعناه رفع مستوى المعيشة من الدخل وغيرها وهو أهم بعد في الأمن الاجتماعي أيضا.

3- البعد الاجتماعي: ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه لبث الروح المعنوية، وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تساهم في تعميق الانتماء والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها في اكتشاف المواهب وتوجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كرد فعل داعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

4- البعد المعنوي و الاعتقادي : ويتحقق من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة ، وتتوحد مشاعرها باتجاهه مع مراعاة حرية الأقليات في اعتقاداتها، كما يتطلب الاحترام للفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة والقيم التي استقرت في الوجدان الجمعي وأصبحت مكسب وطني عام.

5- البعد البيئي: ويهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث بكافة التجمعات السكنية القومية من المصانع التي تنبعث منها الغازات وتسهم في تلوث الهواء والإضرار بعناصر البيئة من نباتات والمياه والثروات

وهي أيضا نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى أنها كل انحراف عن المعايير الجمعية الذي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية⁹.

وقد خرج المنظور السوسيولوجي بالتركيز على الجانب الظاهر والمسبب للسلوك الإجرامي وهو البيئة الاجتماعية بمعنى أن الظاهرة الإجرامية هي سلوك يتمثل في الامتثال لمستويات محددة يطلبها أفراد المجتمع، وأيضا هي تلك الجرائم الواضحة التي تخلق شعورا قويا بعدم الرضا في المجتمع وتزعزع الأمن العام له¹⁰.

ثانيا : الأمن الاجتماعي بين الأبعاد والتهديدات على ضوء المفهوم الشامل للأمن فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة والكرامة لكل فرد في المجتمع وبالمناسبة الأمن الاجتماعي كمعطى لا يمكن أن يتحقق كله ووحدته بعيدا عن منظومات الأمن العامة والنسقية ولذلك فقد تتجسد أبعاده فيما يلي :

1- البعد السياسي: والذي يشمل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحماية المصالح العليا واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع وعدم اللجوء إلى طلب الحماية من جهات أجنبية وهذا يعزز الممارسة التعبيرية وفق القوانين السلمية التي تضبط الأمن الاجتماعي أيضا.

2- البعد الاقتصادي: والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم لتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين ظروف المعيشة وخلق فرص العمل وتشجيع القدرات والمهارات من خلال

الطبيعية بحيث تشكل مصدر من مصادر الثروات الوطنية والدخل الوطني.

ويمكن القول أن هذه الأبعاد تترابط فيما بينها لتشكل منظومة الأمن الوطني ويشمل كل من الأمن العسكري والأمن السياسي والثقافي والتربوي والديني يضاف إليه البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

أما عن أهم الآفات التي تهدد الأمن الاجتماعي: يمكن أن نجمل بعض العناصر العامة التي تعتبر حقيقة الخطر الذي يهدد الأمن الاجتماعي سواء على حياة الأفراد أو المجتمع العام وهي : -الانحراف هو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد المعايير وكل ما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس وجرائم الاعتداء على الممتلكات وكلها تستهدف النظام الاجتماعي.

-المخدرات وكل المشاكل المصاحبة لها كشرب الخمر وتعتبر المخدرات بكل أصنافها ولدى أي فئة تستعملها من الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية على الجسم والعقل معاً، وأيضاً لما تسببه من تبذير للطاقات والثروات وما تورثه من عوائق اجتماعية تزعزع النظام وتخرق الضوابط الاجتماعية وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاعتصاب والاعتداءات وقد تساهم في القتل أيضاً ضف لهذا ما يتبعه من دخول للأحداث والأطفال في هذه الجرائم واستعمالها في التهريب والمتاجرة غير الشرعية.

-الفقر والتهميش ويعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات كالسرقة

والانحراف الاجتماعي وانتشار البطالة والجنوح لدى الأفراد ضف لهذا التشرذم والعدوان وبالتالي يولد كل هذا للفرد الشعور بالتهميش والملاحقة في حالة القضايا القانونية وكل هذا يهدد الأمن الاجتماعي باعتبار أن هذه الطبقات الاجتماعية قد تنور على وضعية التهميش والحرمان.

-ويمكن أن نعتبر أيضاً المشاكل المتعلقة بالمذاهب والطوائف الدينية من أهم المشاكل التي تزعزع الأمن الاجتماعي باعتبارها تعتمد المنهج التكفيري للآخر وهذا يتيح ارتكاب الجرائم باسم الدين وبالتالي تثار الفتن والأحقاد بين أبناء المجتمع الواحد وهذا يزعزع الأمن الاجتماعي في كل أبعاده وأركانه.

ثالثاً : واقع الظاهرة الإجرامية بالجزائر وتهديداتها على الأمن الاجتماعي

إن الحديث على الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري ليست وليدة الوقت الحاضر أو الراهن وإنما هي نتيجة محصلة لمراحل تاريخية متتابعة على أصعدة مختلفة سواء البرامج الاقتصادية والاجتماعية أو القوانين والتشريعات السياسية، كما أن الجزائر كمجتمع أو دولة عاش ويعيش في أزمنة مختلفة ويمكننا أن ننظر إلى ثلاث أبعاد رئيسية البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وأخيراً السياسي فحالة المجتمع الجزائري الحالية توحى بالمشاكل على مختلف الأصعدة أولها وصول التنمية الاقتصادية إلى حالة التأزم وعجز النخب السياسية لطرح بدائل وحلول في ظل الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية وكانت محاولات إرساء الأمن الوطني والاجتماعي من أولى أولويات النخب

الحاكمة بعد الاستقلال من خلال تعزيز جهاز الدولة كجهاز تنظيمي وقانوني واستقرت على أن التنمية والمستقبل في النموذج الاشتراكي من خلال تعميم التعليم والصحة والسكن وشمولية النظام السياسي وحقت بعض من نتائجها الوقائية ولكن في مطلع الثمانينات ومع تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدأت بظهور احتجاجات واضطرابات وكان سببها عدم الشعور بالأمن الاجتماعي ومطالبة أفراد المجتمع الجزائري بالتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وفتح أفق الحريات السياسية وهو ما يعرف بالاحتجاجات واضطرابات 1988 وتولد عنه الانفتاح السياسي والاقتصادي ولكن مع الدخول في دوامة العنف التي دامت قرابة عشرية كاملة قوضت كل أجهزة الأمن الاجتماعي وجعلت منه مطلب غير أساسي بالنظر للأمن العام للبلاد وكل هذا أنتج ظواهر بعد مرور الأزمة كالبطالة والتهميش وارتفاع معدلات العنف والتدمير الشعبي من كل الأوضاع العامة¹¹، ومع دخول المجتمع في فترة من الهدوء والتحسين الأمني صاحبه التفتح على العالم من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا وغيرها، أضحى المجتمع في الخريطة الراهنة ضمن مؤشرات بروز نوع جديد من الظواهر الإجرامية تهدد الأمن الاجتماعي سواء بمدى انتشارها أو لمخالفتها عليه وهنا تبرز لنا العديد من الظواهر كالاحتجاجات والمظاهرات في مختلف الولايات بالوطن وكلها لا تخرج عن مطالب تحقيق الأمن الاجتماعي ونذكر في هذا الشأن:

الاحتجاجات الخاصة بالعمال المطالبة بالرفع من مستوى الأجور و تحسين ظروف العمل ويمكننا أن نقول بأن كل القطاعات عرفت عدة اضطرابات عمالية ولمدة طويلة طيلة السنوات الأخيرة سواء في الصحة التعليم الإدارات المحلية، عمال النقل وغيرها ومنها ما كان يخرج عن طابعه السلمي إلى الاحتجاجات والاعتداءات بين رجال الشرطة والمواطنين ونشير مثلا آخر الإحصاءات في الجزائر أن موجة الاحتجاجات في نهاية سنة 2013 إلى بداية سنة 2014 حوالي 16000 احتجاج على مستوى الوطن، كما تشير دراسات قامت بها مختلف الهيئات في مديريات التربية ومصالح الدرك تكشف أن ما تعانيه المدرسة الجزائرية أفرزت ظواهر تهدد الأمن الاجتماعي حيث أن 40 بالمئة من ضحايا التسرب المدرسي يتحولون إلى مجرمين وقتلة، وأوضح التقرير أن العنف والجرائم تتخذ عدة أشكال كالعنف الجسدي والنفسي وتخريب الهياكل التربوية وتفيد الإحصاءات تحصيل 1000 حالة من بينها 352 حالة تخريب 700 حالة اعتداء جسدي، وأكد التقرير أيضا أن الأشخاص أكثر اقترافا لجرائم القتل السرقات والمخدرات خلال سنوات 2011.2012.2013 ينتمون لفئة الشباب التي مسها التسرب المدرسي وأغلبهم غير مسبوقين قضائيا¹².

وأشارت آخر الإحصائيات التي تم تسجيلها من قبل المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2014¹³ أن 4442 حالة تتعلق بجرائم جنوح الأحداث عبر إقليم اختصاص الشرطة في التراب الوطني تورط فيها 5906 طفل حدث

المعدلات المرتفعة لمستوى الجريمة بأشكالها المختلفة، القتل والسطو والسرقة والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال الجريمة، وصنفت الجرائم في المرتبة الثانية بين بلدان منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي وتقييمها في مؤشر الجريمة هو 57.58 وترتيبها عالميا هو 24¹⁶. مما سبق ذكره لا يمكن أن نجزم بأن هذه الإحصائيات والأرقام معبرة عن حقيقة وواقع الظاهرة الإجرامية في المجتمع وإنما هي حوصلة بسيطة قرأنا فيها المشهد ولو جزئيا باعتبار أننا نتحدث عن الأمن الاجتماعي وهو كما سبق الذكر ذو أبعاد مختلفة وأطر متشعبة لا يمكن حصرها ولكن هذه مجمل تهديداته خصوصا وأنها نتحدث عن مجتمع لازال الأمن العام أو التغطية الأمنية الشاملة لكل الأفراد المعلوم بها دوليا لم يتحقق في الجزائر بحيث صرح مدير الأمن أن التغطية هذه ستتحقق في حلول سنة 2014-2015 ومعنى هذا أن كل مؤسسات المجتمع والأفراد ملزمون بالتعاون والتضافر لتحقيق الأمن الاجتماعي¹⁷.

رابعا : انعكاسات الظاهرة الإجرامية على الأمن الاجتماعي

حتما لو أردنا أن نستشف نتائج الظواهر الإجرامية في أي مجتمع لابد من دراسات معمقة وطويلة باعتبار كل مجتمع بيئته الخاصة وأيضا باعتبار الجريمة ليست فعل ثابت ينتج من تلقاء نفسه بل يتأثر سواء في النوع أو الإحصاء أو الانتشار بحسب الظروف العامة للمجتمع فهي ترتبط بالوضع السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي والثقافي وحتى بالوضع الخارجي، لذلك يمكن لنا أن

منهم 214 فتاة أي بنسبة 3 % كما تم تسجيل تورط 1985 طفل حدث في قضايا السرقة بمختلف أنواعها بنسبة 33.6% كذلك تورط 1542 طفل حدث في جرائم الضرب والجرح العمدي، إضافة إلى تورط 282 طفل حدث في الجرائم الماسة بالعائلة والآداب العامة أي 4.77 % ، 6 أطفال تورطوا في جرائم قتل عمدي ، 3 أطفال أحداث تورطوا في قضايا الضرب والجرح العمدي المفضي إلى الوفاة أي بنسبة 0.05 %.

أما عن واقع الظواهر الإجرامية التي تعرف على أنها كل نشاط إجرامي فيه التقنية الالكترونية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف¹⁴، كشفت التقارير التابعة للشرطة القضائية أن الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في هذا النوع من الجرائم التي بلغت 107 قضية في بداية سنة 2014 حيث عرفت ارتفاع مقارنة بالسنة الفارطة التي سجلت 47 قضية، وأبرز هذه القضايا هي إما القذف أو الإشهار بالأفراد أو قضايا متعلقة بإهانة هيئات عمومية، أو التوغل في المنظومات المعلوماتية إلى جانب قضايا النصب والاحتيال وانتحال الصفة وبعض القضايا الإباحية التشهيرية¹⁵.

وبالعودة لواقع الجريمة في المجتمع يمكن إعطاء صورة عن وضعيتها حسب التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي على موقع موسوعة قاعدة البيانات نامبيو وهذه الموسوعة أحد أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم ويتضمن تصنيفا لـ 117 دولة من دول العالم، بترتيبها من الدول التي تتركز فيها

نقول أن المجتمع الجزائري وما يعيشه اليوم وفق ما قدمناه سابقا انعكاسا لهذه الظاهرة بارز في عدة نقاط كارتفاع مستوى البطالة لدى كل فئات المجتمع وخصوصا فئة الشباب أيضا عدم الشعور والإحساس بالعدالة الاجتماعية بسبب نقص الاهتمام بالفرد من طرف المؤسسات الرسمية، ضف لهذا المشاكل التي تعاني منها كل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الفاعلة في تعزيز وتقوية روابط وقيم المجتمع كالأُسرة، المدرسة، المسجد، لجان الأحياء والملاعب والنوادي الشبابية وغيرها كما أن هذه الظواهر الغير صحية كلها لها تابعيات على الاقتصاد الوطني والاجتماعي من ناحية محاولة إيجاد الحلول الاستراتيجية وكذا الهدر للأموال فبدلا من أن تستثمر في مشاريع تدر الأرباح تقوي وتعزز من حظوظ فئات المجتمع في العيش الكريم والرفاهية تذهب المشاريع لمكافحة الآفات والجرائم وكل هذا يزعزع الأمن ويؤدي لاختلال وعدم التوازن بين أبعاد الأمن الاجتماعي الذي يأطره البعد الاقتصادي والسياسي الثقافي والعسكري، الأمني وغيرها.

كما أن ما تعانيه الجزائر من فساد على مستوى مختلف المؤسسات عزز الابتعاد عن التعاون بين أفراد المجتمع والمؤسسات الرسمية لتفعيل العمل الجماعي والطوعي الذي يرقى بالمستوى القيم والضوابط المجتمعية التي من شأنها أن ترفع مستوى الحس الوطني الذي يعزز ويقدم المصلحة العامة للمجتمع على المصلحة الخاصة ويمكن أن نعرض على سبيل المثال أو على سبيل الحصر بعض هذه الانعكاسات: فمثلا عند الحديث عن مشكلة البطالة والفقر والتهميش

والإحساس بالطبقية، وانعدام العدالة الاجتماعية يمكن أن نقول أنها تدفع الفرد للخروج عن النظام العام في المجتمع لتحقيق متطلباته وهنا من يقع في المحذور قانونيا واجتماعيا، فمثلا أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن المشاكل السابقة الذكر لها علاقة وطيدة بالإجرام فالبطالة لها علاقة قوية بالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الجنائي والأمن الفكري فتدني مستويات المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع والتفاوت الاقتصادي تؤثر على دخل الأسرة وتؤدي لمشاكل داخلها معدلات ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة بصفة عامة وارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الأموال وارتفاع معدلات جرائم الخروج عن النظام العام¹⁸، ومن تهديداتها أيضا على الأمن الاجتماعي ضعف الروابط والضوابط الاجتماعية، ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وخصوصا في مجتمعنا الجزائري و الهجرة غير الشرعية بسبب انعدام الأمن الاجتماعي والبحث عن البدائل والأمان في الدول الأخرى التي توفر على الأقل حسب رأيهم لقمة العيش.

وربما ذكر مشكلة البطالة ما هي إلا نقطة تربط بين أبعاد الأمن الاجتماعي العامي المربوط بالاقتصاد والاستراتيجيات السياسية وغيرها ولعل اهتمام الدول بتوفير متطلبات معالجة هذه الظاهرة تحظى باهتمامات عديد الدول خصوصا الدول منعدمة الثروات والباحثة عن الاستثمارات وجلب رؤوس الأموال من الخارج فهذا يتوقف على الظروف التي تهيأ لها والأمن الاجتماعي مطلوب كغيره من المعايير الأخرى

في اختيار مواطن الاستثمار المحلي وخصوصا الأجنبي، والتي تعتمد على عدد النقاط كتوفر الأسواق، اليد العاملة أمن البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ثقافة ولغة وقيم المجتمع ونوعية شروط المعيشة وغيرها.

أما إذا تحدثنا عن مشكلة المخدرات وكل ما صاحبها من مشاكل ونحدث عن نتائجها وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي فهي إنتاج عضو في المجتمع غير منتج ويميل إلى السلوكات الإجرامية ويكون في أغلبه غير مسؤول سواء أمام أسرته أو مجتمعه وتكثر عند أصحاب هؤلاء المدمنين في أسرهم حالات التفكك والطلاق وانتشار الانحرافات كما لها جانب هدر للأموال من جانب المسؤولية الاجتماعية فالعلاج يتطلب مصحات ومصاريف كما يتطلب لمكافحة هذه الظواهر رصد أجهزة أمنية ومن تكاليفها أيضا الطاقات البشرية التي تعمل في مجال التهريب والتجارة وأغلبهم شباب وأطفال يحتاجون للمساعدة والرعاية لإخراجهم من هذا العالم. من هذا الوضع يمكن القول أن حالة ووضعية الشباب وتعاطيهم للمخدرات هي حالة عامة لأن أغلب الشباب في كل الجزائر يتعاطى ولكن منهم الكثير لم يطاله القانون، ولم يتم إمساكه وتشير الدراسات الجزائرية إلى مميزات خاصة بالمدمنين على المخدرات وهذا ما أسفرت عليه الدراسة الابدميةولوجية التي أجريت على عينة تعدادها 639 شاب أعمارهم بين 15 و24 سنة من طرف yahi Hannoune selhab MR و1991 وتوصلت أن بداية التعاطي يكون في سن السابعة عشر وهذا التعاطي متعدد وقام الباحث Bengounia Abdeelouaheb 1998

بدراسة تحليلية لمجموعة من الدراسات الجزائرية وتوصل إلى نتيجة مفادها أن انتشار واتجاه الظاهرة نحو الانحراف والارتفاع كما توصل من خلال دراسة على المساجين المدمنين أن 67.2% يقل سنهم عن 30 سنة، ويرتكبون عدة مخالفات وأكدت نتائج أجريت على عينة تتكون من 1169 في دراسة استقصائية من طرف سايل حدة 2015 لنزلاء السجون منهم 33% مدمنين ويقل سنهم على 30 سنة ويتورطون في ارتكاب جنح وجرائم مختلفة ويتعاطون مخدرات متعددة (كيف، أدوية، كحول)، وبتعدد عوامل تأثير الأصدقاء، البحث عن الترفيه والاستراحة، مشكل في الأداء والتوافق الدراسي وتأثير المخدرات نفسها على النظام العائلي¹⁹، في حين قدر عدد المستهلكين للحشيش ب 200.000 مستهلك وأكثر من مليون مستهلك عرضي، وعدد الجرائم المتعلقة بالمخدرات يمثل 8% من إجمالي الجرائم المسجلة وحسب تقارير النصف الأول من عام 2015 تبين أن 37% من الشباب تحت العام 30 متورطون في جرائم المخدرات وتوزيعهم الجغرافي بين الجزائر العاصمة 6% و 4% سطيف، وفي سنة 2014 تم حجز 1050612 قرص من مختلف العلامات والمؤثرات العقلية و1245626 غراما من الكوكايين و339.11 غراما من الهيروين وحكم 22539 وتمت إدانتهم في قضايا تتعلق بالمخدرات²⁰.

كما أن من الانعكاسات التي تهدد وتعوق الأمن الاجتماعي لا شك هو فشل السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة دوما بالفشل في تحقيق النقلة النوعية في رقي الدولة

والمجتمع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والفساد لا تكون حكرًا لأفراد على حساب آخرين ومن هنا تولدت في مجتمع ظواهر قضت من شعور الفرد بأمانه في مجتمعه الذي ينادي بتساوي الحقوق والواجبات في ظل دولة القانون التي عجزت عن الحد من ظواهر مرضية كالتخلف الاجتماعي والثقافي وانتشار الرشوة والمحسوبية والمديونية، وروح الاتكال والمضاربة لمصالح الأفراد وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، الترقية، التعيين في المناصب القيادية²¹.

ومن هنا يمكن القول أن ما تفرزه الفترات التاريخية والاجتماعية من ظواهر سلبية كالظواهر الإجرامية هي في الحقيقة تعبر على ما يسميه علماء الاجتماع بالاختلال الاجتماعي أو فقدان المعايير الاجتماعية داخل المجتمع وفي نظر البعض منهم وليس كلهم أنها ليست سلبية مطلقة كما يقول مثلاً "دوركاييم": بأنها تعبر عن حركية المجتمع وتفاعله ويرى بأنها صحية في بعض جوانبها وليست مرضية ولكن يمكن القول بأنها تشكل تهديد للأمن الاجتماعي ولذلك وجب الاهتمام بالتطلعات الأفراد والمجتمع ويظهر هذا من خلال الوقاية والمعالجة.

خامساً : آليات الوقاية من الظواهر الإجرامية وتكاليفها المجتمعية

تعد الوقاية من الظاهرة الإجرامية عملية مهمة وتأخذ حيزاً كبيراً لدى الأفراد أو المؤسسات وهي في حقيقة الأمر لا تبني على حلول أو قواعد آنية بل يجب أن تكون نتيجة للممارسات المواطنين المترسخة في المؤسسة ويلعب الفرد فيها أدوار مختلفة من أصغر مؤسسة إلى أكبرها

بداية من الأسرة إلى المدرسة فبأقي مؤسسات المجتمع المدني وفعالياته مع تضافر ومساندة المؤسسات الحكومية الرسمية، وقد أثبت هذا المنحى العديد من الدراسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة وأكدت على دور العديد من المؤسسات: هي الأسرة، المدرسة، المجتمع، سوق العمل، والمؤسسات وسلطات الأمن والمراكز القضائية، ومراكز إعادة الإدماج والإصلاح وبالتالي التعاون والتنسيق والالتزام بين جميع هذه المؤسسات يؤدي إلى تكوين إطار فاعل للوقاية من الجريمة وبالتالي يحافظ على الأمن الاجتماعي ككل في المجتمع.

ورغم كون الظاهرة الإجرامية من مهددات الأمن الاجتماعي إلا أنه لا يكفي محاربة أو تعويض هذه الظواهر حتى يتحقق الأمن والسلام الاجتماعيين للفرد والمجتمع ويقول في هذا الشأن كرسstof صولي انطلاقاً من عدة أبحاث ميدانية أن الشعور بالأمن الاجتماعي لا يأتي من مجرد التعرض لجريمة أو وقوع ضحية، أو معرفة أحد الأفراد الذين تعرضوا لها أو كانوا طرفاً فيها..... بل للأمن في حقيقة الأمر هو تعبير عن فقدان أو انعدام معالم السياسة الاجتماعية في مجال الأمن الاجتماعي وسيطرة اللأمن على الحياة الاجتماعية، مما يعطي الانطباع بأن الضبط الاجتماعي غائب والأمن الاجتماعي غير محقق وغير مضمون، ويضيف أن معالجة هذه القضية تستلزم العمل الملموس الميداني لتحقيق احتياجات وآمال وطموحات المواطنين ودرأ كل الأخطار التي من شأنها أن تعيق الأمن ومن ذلك التصدي لها ولكل الأفعال

والسلوكيات الفردية والجماعية التي تضر بالفرد والمجتمع أو بالحياة النوعية لكليهما²².

وهنا يستلزم العمل الجماعي والطوعي والتشاركي بين مؤسسات المجتمع كافة والهيئات والمؤسسة الرسمية والحكومية ولذلك تتطلع إلى قدرة المجتمع على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي ومعالجة الاختلالات الناشئة من خلال دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية والنفوذ إلى أسبابها ووضع الحلول الناجحة لها حيث تتولى الدولة بما تملك من أجهزة وقدرات في التصدي لكل الأخطار، وتتبع من الوسائل والأساليب ما يكفل معالجة الاختلالات عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية في رسم صورة المستقبل وتحسين الأوضاع المعيشية فالخطط التنموية ترصد الجانب المعيشي وتسعى إلى زيادة معدلات الدخل والأخذ بيد الفئات الأقل حظا لتتال نصيبها من الرعاية، كما تقوم المؤسسات التربوية بإعداد الفرد اجتماعيا ونفسيا ومعرفيا ليكونوا مواطنين صالحين فيما يتعلق بالتصدي للجرائم فلا بد من تعزيز دور الجهاز القضائي والأمني إضافة إلى محاولة التخفيف من آثارها ورغم كون هذا الدور الأساسي للدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي والتصدي للآفات التي تهدده ولكن لا بد أن تحظى بمساندة مؤسسات المجتمع المدني الدينية والخيرية والشبابية، وهنا تبرز الأسرة الحاضن الأول وحجر الأساس في البناء التربوي فالمسؤولية الواجبة عليها تترتب عليها آثار كبيرة وتكمل المدرسة والجامعة ومؤسسات التعليم والتكوين ما يجب عليها ليبرز مقام دور أجهزة الإعلام والاتصال والمشرفين عليها

لتوجيه هذا الأمن في مساره الصحيح من خلال المعرفة القيمة والتربوية ليأتي دور النوادي والجمعيات كمكافح وشريك أساسي في هذه المعادلة بنشاطاته التطوعية والمجتمعية القيمة ولتتكمّل هذه المعادلة لابد أن تكون لدور العبادة دور مهم وكبير من خلالها تبعث الطمأنينة والتوجيه والإرشاد.

ويمكن أن يلعب الإعلام الإيجابي أيضا في توعية الجماهير وإبراز التواصل الأمني، من خلال عرض خلفية حياتية للمتورطين في الأعمال الإجرامية وكيفية معيشتهم وظروفهم وبعد الدخول في دائرة الجريمة، حتى تتضح لكل أسرة ولكافة الأجهزة المعنية على الأسباب والظروف الحياتية المختلفة التي كانت وراء تورط هؤلاء الأفراد، ومن ثم نضع أيدينا على الأسباب والنتائج بقصد الوصول إلى خطط سليمة في مواجهة ومكافحة والوقاية من تورط عناصر جديدة، وغلق الباب أمام انسياق ودخول عناصر جديدة، ومن ثم إعادة المضللين لرشدتهم، ودخولهم كأعضاء صالحين داخل المجتمع من جديد، ويتطلب المعاونة من الجمهور في البحث عنهم والإدلاء بأية معلومات لديهم له فائدة مزدوجة حيث يساعد في سرعة القبض على المتهمين من خلال ما يدلي به الجمهور من معلومات أو اقتناع المتهم بتسليم نفسه ليد العدالة، أو اهتزاز أعصابه وتخبط قراراته عندما يعلم بأن أوصافه أو اسمه معلن من خلال وسائل الإعلام²³.

وعليه نكون قد قدمنا مشروع عصري لتحقيق الأمن الاجتماعي وذلك عن طريق الجهد القيم والإبداع والتميز والفعالية لمكتسباتنا المجتمعية

الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2009، ص 7

³ مصطفى العربي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت 1983، ص 71

⁴ التهامي نقره، ضحايا الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص 59

عبد الرحمان محمد العيسوي، سيكولوجية الإجرام- دار النهضة العربية، بيروت لبنان ، 2004، ص 50

⁶ رمسيس بهنام، الإجرام والعقاب، علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978، ص 03

⁷ جابر نصر الدين، السلوك الإنحرافي والجريمة، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 113

⁸ عبد الرحمان محمد أبو توتة، علم الإجرام، مكتبة الجاهي، بيروت، 1999، ص 41

⁹ سمير عبده، الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي، المقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الإجرامي، مكتبة سعيد رافت، 1969، ص 13

¹⁰ كفال سليم، وسائل الاتصال الحديثة ومدى مساهمتها في تفاقم السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري- مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف العدد 10/ 2009 الجزائر ص 120-121

¹¹ حليم مهور باشة، الدولة وتهميش الشباب في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 ديسمبر 2010، ص 230

¹² نشيدة قوادي، الاكتظاظ والطلاق والانترنت وراء العنف المدرسي يومية الشروق، يوم 01 فيفري 2014، العدد 4274. الجزائر ص 3

¹³ سفيان بودفار، مجلة الشرطة الجزائرية، مقال بعنوان "الطفل والانترنت مزايا ومخاطر"، عدد 126، مارس 2015، ص 91

¹⁴ صغير يوسف، الجريمة المرتبة عبر الانترنت مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون

التي تبرز تمسكنا بأصلتنا وتراثنا وهويتنا المشتركة الموروثة من الحضارات التي أبرزت تنوعا اجتماعيا عرقي، لغوي، ثقافي، أثري التراث ونوعه وعزز الترابط الاجتماعي بين كل فئات المجتمع على اختلاف مشاربها.

خاتمة:

إن الحديث عن بعد الأمن الاجتماعي داخل أي مجتمع يعتبر قضية ذات أهمية واسعة سواء من ناحية تأثيراته على الفرد أو المجتمع لكونه يرتبط بتوفير الأمن العام لهم بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور لديهم بالانتماء والولاء والعمل على زيادة قدرة مؤسسات الدولة على التوجيه والإرشاد وتحقيق المصالح الوطنية وبعث الروح المعنوية وزيادة الإحساس الوطني بإنجازات الوطن واحترام تراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري مع استغلال المناسبات التي تساهم في تعميق الانتماء الوطني والحضاري سواء للغة أو الدين أو الماضي المشترك وبالتالي نبتعد عن كل المظاهر المرضية التي من شأنها أن تعرض هذه المقومات التي تشعر الفرد بعدم الأمان والطمأنينة داخل مجتمعه وهذا من شأنه أن يرفع نسبة التكاليف الاجتماعية سواء على المدى القريب أو البعيد.

الهوامش :

¹ هاشم عبد الله سرحان، الأدوار المتبادلة بين الشرطة وأفراد المجتمع لتحقيق الأمن الشامل، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006، ص 4

² سليمان عبد الله العقيل، العوامل الاجتماعية والنفسية وراء تعاطي المخدرات، الندوة العلمية للمخدرات والأمن

- الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 2013، ص 09
- ¹⁵ إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني من الموقع الرسمي؟ 27 http://www.dgsn.dz :التصفح يوم : 12/04/2014 الساعة 16:45
- ¹⁶ إبراهيم أبو جازية، تعرف على ترتيب بلدك في مؤشر الجريمة العالمي لعام 2016، نشر بتاريخ 4 ديسمبر 2016، الساسة بوست، تاريخ التصفح يوم: 15/10/2017، الساعة 13:30 <https://www.sasapost.com/criminality-index-2016>
- ¹⁷ نور الحياة كبير، مقابلة السيد اللواء المدير العام للأمن الوطني، يومية وقت الجزائر، 13 جوان 2012 ص 9
- ¹⁸ عبد العزيز بن محمد أحمد بن حسين، البطالة ودورها في أحداث الجريمة، مجلة عرين الأمن، كلية الملك فهد الأمنية، جامعة الملك سعود السعودية، 2007، ص 03
- ¹⁹ حدة وحيدة سائل، أحمد فاضلي، استراتيجيات التعامل مع الأحداث الضاغطة لدى المدمنين على المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 46 ديسمبر 2016، ص 12
- ²⁰ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟ لسنة 2015، ص 136
- ²¹ عنصر العياشي، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003، ص 163
- ²² soullez. Chridtces , les violences urbaines , les essntails de milan, paris 2002 , p 4
- ²³ حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005 ، ص 30.